الإجابة النموذجية لمادة القانون الإداري

**الإجابة الأولى :**

6 أوجه اختلاف للتفرقة :

|  |  |
| --- | --- |
| الضبط الإداري | الضبط القضائي |
| تتخذه السلطة الإدارية | تتخذه السلطة القضائية |
| مراسيم وقرارات إدارية | أوامر وأحكام قضائية |
| يمكن أن تكون القرارات الضبط الإداري تنظيمية أو فردية ( مراكز قانونية عامة أو خاصة ) | مراكز قانونية خاصة فقط |
| وقائي – يمارس قبل الإخلال بالنظام العام | قمعي – يمارس بعد الإخلال بالنظام العام |
| يحكمه القانون الإداري | يحكمه قانون العقوبات والإجراءات الجزائية |
| يطعن فيه أمام القضاء الإداري | يطعن فيه أمام جهات القضاء العادي. |

**الإجابة الثانيـة**

المبادئ التي تحكم المرافق العامة تتمثل أساسا في :

* مبدأ استمرارية المرفق العام .
* مبدأ المساواة أمام المرافق العامة .
* مبدأ قابلية المرفق العام للتغير والتكيف .

إن هذه المبادئ تعتبر من المبادئ العامة للقانون الإداري، وقد ابتدعها الاجتهاد القضائي الإداري وأكد عليها الفقه، وهي ملزمة للمرفق العام حتى ولو لم ينص القانون المنظم للمرفق عليها، وبالتالي فالمرفق يتحمل المسؤولية في حال الإخلال بها.

وبالنسبة لدرجتها فهي أقل من التشريع غير أنها تسمو على القرارات الإدارية.

**الإجـابة الثـالثـة** : **نركز على ما يلي**

تعتبر فكرة النظام العام من الأفكار النسبية ذات المدلول العام المرن، فهي تختلف من دولة لأخرى، بل ومن منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة، ومن زمن لآخر وذلك وفقا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد. وارتبط النظام العام بتطور دور الدولة من حارسة إلى متدخلة من جهة وبطبيعة النظام السياسي ( ديموقراطي – استبدادي ) من جهة ثانية.

وبالنظر لمرونة فكرة النظام العام وعدم ثباتها واستقرارها، لم يعرفها المشرع تاركا مسألة تعريفها للفقه والقضاء.

إن فكرة النظام العام وفقا للمدلول الضيق تحمل معنى النظام المادي الملموس الذي يعد بمثابة حالة واقعية مناهضة للفوضى – الفقيه هوريو – والأمر يتعلق بالأمن العام – الصحة العامة – والسكينة العامة.

أما استنادا للمدلول الواسع فتشمل فكرة النظام العام النظام المادي والأدبي والاقتصادي، وبذلك تشمل جميع نواحي النشاط الاجتماعي. وكان هذا بالنظر للتطورات الحاصلة التي تعرفها المجتمعات والأنظمة، فقد اتسع النظام ليشمل خلقية ومعنوية وقيمية. من أهمها الاهتمام بالآداب والأخلاق العامة والاهتمام بجمالية الوسط الذي يعيش فيه الإنسان، إضافة إلى الجانب البيئي، كما امتد ليشمل المجال الاقتصادي أيضا.

إن مدى توفر هذه المجالات الجديدة يرتبط بمستوى الوعي والإدراك والقناعة التي توصلت إليها تلك المجتمعات والأنظمة .

**الإجابة الرابعـة : نركز على ما يلي**

**يستهدف كل من الضبط الإداري والمرفق العام تحقيق الصحة العامة وهما يكملان بعضهما. غير أن الضبط الإداري يستهدف الصحة العامة لضمان النظام العام التقليدي الذي يتعلق بالمهام الحيوية للدولة. من خلال الحفاظ على صحة المجتمع وسلامته من الأمراض من خلال مكافحة الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة والتلوث و القضاء على الحيوانات والحشرات الضارة.**

**وعليه فالإجراءات هنا تكتسي طابع الإلزام من خلال اتخاذ قرارات أحادية الجانب تتميز بطابعها السلطوي تصل حد التنفيذ الجبري. وكأهم مثال على ذلك : إجراءات وتدابير كوفيد 19.**

**أما المرفق العام فينظر للصحة العامة باعتبارها مصلحة عامة ومن ثم فهو يعمل على رعايتها وترقيتها من أجل الحفاظ وتحسين مستوى صحة الإنسان، وهو ما تقوم به المستشفيات والعيادات العامة. وتوفير الكادر الطبي والأدوية اللازمة. والوسيلة القانونية المتخذة لذلك هي التعاقد.**